



استمرت الاحتجاجات الراضية لنتائج الاستفتاء في عدة احياء من إسطنبول (اف ب)

تركيا تستمر الاحتجاجات الراضية لنتائج الاستفتاء التي توسع صلاحيات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. تزامناً مع محاولات المعارضة إلغاء تلك النتائج بالطرق القانونية، فيما يتحدث «العدالة والتنمية» عن تحضيراته للمرحلة المقبلة

رفض الطعون في الاستفتاء المعارضة تتوعد بخطوات جديدة

وغير عادل على هذا النحو». ووصل الأمر بحزب «الشعب الجمهوري»، أمس، إلى التهديد بالانسحاب من البرلمان، وفق ما نقلت صحيفة «حرييت» التركية عن المتحدث باسمه سيلين سايبوك. وقالت سايبوك إن حزبها لا يعترف بنتيجة الاستفتاء، و«لا شك في أننا سنمارس كل حقوقنا الديمقراطية ضده». وأضافت أنه يتعين إعادة الاستفتاء، لأن شرعيته كانت مثار شكوك في تركيا والمجتمع الدولي على حد سواء.

في الأثناء، استمرت الاحتجاجات في الشارع؛ فقد اعتقلت الشرطة، أمس، 38 شخصاً في إسطنبول، فيما تركزت الاحتجاجات، أول من أمس، في أحياء كادكوي وباشكيتاش وباتركوي وأفجلار التي صوتت جميعها «لا». كذلك، اعتقل عشرة أشخاص في غازي عنتاب خلال احتجاجات في المدينة. وبينما تسعى المعارضة إلى إلغاء نتائج الاستفتاء، تتحدث السلطة عن المرحلة المقبلة؛ فقد قال رئيس الوزراء بن علي يلديريم إنه فور إعلان المجلس الانتخابي الأعلى للنتائج الرسمية، سيعيد أردوغان مباشرة صلاته بـ«حزب العدالة والتنمية» الذي سيعقد دورة انتخاب لرئيسه في عام 2018.

وأكد يلديريم أن موعد الانتخابات الحزبية لن يتغير، ومن بعدها سيُعد «العدالة والتنمية» نفسه

الأحد الماضي، المعارضة التركية إلى رفض نتائج الاستفتاء التي خرجت بفوز باهت لأردوغان. وأثار الأمر كذلك احتجاجات من أشخاص يعارضون التغييرات الدستورية التي تمنح أردوغان صلاحيات تنفيذية واسعة، اصطفوا في طوابير طويلة لتقديم طلبات إلغاء الاستفتاء. وقدم حزب «الشعب الديمقراطي» بدوره طعناً أمام المجلس الأعلى للانتخابات، أمس، لإبطال نتائج الاستفتاء، مشيراً إلى وقوع انتهاكات واسعة النطاق. ومن الانتهاكات التي تحدث عنها نائب رئيس الحزب، مدحت سانجار، إجراء الحملات في ظل حالة الطوارئ واعتقال زعمي الحزب، صلاح الدين دميرتاش وفيغن يوكسيكداغ، ورفض مرشحيه لمراقبة مراكز الاقتراع واستخدام موارد الدولة في دعم حملة «نعم». وأشار سانجار إلى أن القرار الذي اتخذته المجلس الأعلى للانتخابات في اللحظات الأخيرة، باحتساب بطاقات الاقتراع غير المختومة، منع احتساب النتائج بدقة، وهو ما يعني أن من المستحيل تحديد الأصوات غير الصحيحة أو المزورة التي أخصيت. وأفاد بان بعض الناخبين لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم على انفراد. وتابع سانجار أن «هذا الاستفتاء سيظل مثيراً للجدل إلى الأبد»، إذ «لا يمكن بناء تغيير في النظام السياسي استناداً إلى استفتاء مثير للجدل

وعدت المعارضة التركية بخطوات قانونية جديدة، في محاولة ثانية لإعادة عقارب الساعة في البلاد إلى الوراء. فبعدما رفض المجلس الأعلى للانتخابات طلبات الطعن التي تقدم بها حزبا «الشعب الجمهوري» و«الشعوب الديمقراطي» لإلغاء نتائج الاستفتاء الأخير، يبدو أن المعارضة تريد المضي في معركتها لمنع الرئيس رجب طيب أردوغان من حكم البلاد بصلاحيات واسعة، بموجب التعديل الدستوري الذي منحه هذا الاستفتاء، شرعية واسعة.

هدّد حزب «الشعب الجمهوري» بالانسحاب من البرلمان

وبعد رفض الطعون، قال نائب رئيس «الشعب الجمهوري»، بولنت تزجان، إن ما يحصل هو «أزمة شرعية»، مضيفاً أن حزبه سيدرس الخطوات المقبلة، وأن ما يجري هو أزمة «للمبلد ككل». ومع تأكده على خطورة «الأزمة الشرعية»، قال تزجان إن حزبه سيسلك «كل السبل القانونية المتاحة... سنقيم غداً إن كنا سنحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان». ودفع قرار المجلس الانتخابي قبول بطاقات انتخابية لا تحمل الختم الرسمي قبيل فرز الأصوات، مساء

لانتخابات عام 2019 الرئاسية والبرلمانية. كذلك، دفعت نتائج الاستفتاء الجدلية الرئيس التركي إلى الدفاع عنها، قائلاً إن «الريح هو ربح»، متحدثاً في مقابلة مع شبكة «سي أن أن» عن أن الريح «مثل كرة القدم... لا يهم إذا فزت 0-1 أو 0-5، بل المهم الهدف الأساسي،

مقالة تحليلية

انتفاضة الأسرى: السجون من ساحة تضحيات إلى نضال وقلق لإسرائيل

علي حيدر

في ضوء ذلك، يخشى قادة العدو مفاعيل هذا الإضراب من زاوية أنه «سلاح بديل للأسرى، وهو في كل الحالات (خطوة) سياسية وأهدافه سياسية، وهذا ما كان خلال الإضرابات العشرين عن الطعام التي نظمها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية منذ عام 1969». وحذرت تقارير إسرائيلية أيضاً من «الاستهتار بالإنجازات التي حققها عبر الإضرابات، وفي مقدمتها الحصول على مكانة الأسرى السياسيين، الذين تختلف مكانتهم في السجون عن مكانة الجنائين، وبما لا يقل عن ذلك... مكانة أخلاقية ووزن نوعي خاص في المجتمع الفلسطيني».

في المقابل، يهدف القادة الإسرائيليون، الذين اختاروا سقف التصعيد بلا حدود، إلى كسر إرادة الأسرى، وهو ما تجلّى في دعوة وزير الأمن أفينغور ليبرمان إلى ترك الأسرى يموتون من الجوع من دون تلبية مطالبهم، ودعوة وزير الاستخبارات والمواصلات يسرائيل كاتس إلى تطبيق عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين، كذلك دعا الحكومة إلى تشريع تطبيق هذه العقوبة مثل ما تنصّ عليها القوانين العسكرية الإسرائيلية.

بالمقارنة مع خيارات إسرائيل القمعية السابقة ضد الأسرى في محطات سابقة، تبدو مواقف المسؤولين الإسرائيليين هي الأكثر تعبيراً عن حقيقة المحتوى الذي يخترنه هؤلاء تجاه الشعب الفلسطيني عامة، وأسراه خاصة. وتخشى تل أبيب من تسجيل سابقة الخضوع لأي تحرك جماعي للأسرى، لجهة ما قد يترتب عليه من تداعيات في الشارع الفلسطيني، ولكنهم يدركون أيضاً أن مجرد تحرك الأسرى هو بذاته، بعيداً عن نتائجه وإنجازاته، يشكل أحد أهم عوامل تحفيز المجتمع الفلسطيني الذي أبدع في اجتراح أساليب نضاله. بذلك، لم تعد السجون الإسرائيلية ساحة تضحيات وآلام فقط، بل ساحة نضال ومصدر قلق للمحتلين.

مخطط الابتزاز وانتزاع التنازلات الذي عمل عليه الاحتلال. كذلك، أحبط صمود الأسرى أنفسهم كل مساعي كيان العدو الذي هدف إلى تحطيم إرادة المقاومة لديهم. ونتيجة ذلك، باتت السجون قلعة من قلاع النضال والمواجهة، وساحة يعترفون فيها عن مواقفهم وخياراتهم المقاومة إزاء كل القضايا والتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. واستطاع الأسرى أيضاً، عبر مسار نضالي طويل، انتزاع الكثير من الحقوق، تحوّلت كل محطة فيه إلى إنجاز إضافي في سجل الأسرى والمقاومة في فلسطين. على خط مواز، حوّل الأسرى أنفسهم قضيتهم إلى عامل محرك للشارع الفلسطيني، وبات تحركهم يربح صنع القرار السياسي والأمني في تل أبيب، وفي ذلك إدراك منهم بأن قضيتهم تحظى بإجماع تيارات وفصائل الشعب الفلسطيني كافة، بمن فيهم المنقسمون حول خيارى التسوية والمقاومة. وممّا يعزز حضور الأسرى في كل منزل أنه منذ عام 1967 مرّ في السجون الإسرائيلية أكثر من 600 ألف فلسطيني. ونتيجة ذلك، لا تكاد توجد عائلة فلسطينية، تقريباً، لم يعتقل أحد أبنائها. وهكذا تحول السجن إلى جزء من التجربة الجماعية التي تبلور معالم هذا الصراع في وجدان كل عائلة فلسطينية.

مع كل إضراب للأسرى، تتصدر المطالب المتصلة بعناوين الحياة: الوضع الصحي والغذائي والإعلامي والتعليمي، لكن تبقى حركة الإضراب عن الطعام جزءاً من نضالات الشعب الفلسطيني، وامتداداً لمقاومته وانتفاضته ضد الاحتلال. وفي التوقيت، يلاحظ أن الإضراب أتى في سياق يتسم بـ«انعدام الأفق السياسي على مستوى التسوية، وفي ظل وضع اقتصادي صعب، وتحديدات في قطاع غزة، وانقسام فلسطيني داخلي»، وأيضاً في ظل قمع أجهزة الأمن أي تحرك شعبي ومقاوم ضد الاحتلال.

تحوّلت قضية الأسرى الفلسطينيين إلى قضية قائمة بذاتها، رغم كونها من القضايا المتفرعة عن مقاومة الاحتلال، وذلك بفعل عددهم الكبير في السجون الإسرائيلية، وأداء أجهزة الإكراه والقمع التي تعاملت معهم كمدخل وأداة للضغط على الشعب الفلسطيني.

في هذا السياق، سعت إسرائيل أيضاً إلى حرف أولويات الشعب الفلسطيني وفصائله، وهدفت إلى دفعه نحو استبدال عنوان تحرير الأرض، كأولوية تتقدم على باقي الأولويات، بعناوين أخرى (هي في الواقع تحتل أولوية متقدمة في سياق حركة المقاومة من أجل التحرير)، من قبيل تحسين الظروف المعيشية، أو تحرير الأسرى، أو تخفيف سياسة التنكيل ضدهم، على أمل أن تتحول وجهة النضال نحو هذه العناوين على حساب القضية الأم، أي التحرير.

على هذه الخلفية، يأتي تعمّد إسرائيل سجن هذا العدد الكبير من الأسرى والمعتقلين عبر إصدار أحكام «قضائية» تقضي بالسجن لسنوات طويلة، ويصل عدد لا بأس منها إلى أرقام خيالية. كذلك ربطت تحريرهم بحالة من اثنتين: إما بفعل عملية تبادل أسرى، أو في سياق سياسي محدد في خدمة المسار التسويقي.

في المقابل، استطاع الشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة احتواء مفاعيل قضية الأسرى باعتبارها جزءاً من التضحيات، إلى جانب الشهداء والجرحى، التي تقدمها الشعوب على طريق مقاومة الاحتلال. وعمدت الفصائل أيضاً إلى تحويلها إلى محفز إضافي للمقاومة، وجعلت مساعيها لتحريرهم في سياق وخدمة مشروع المقاومة، وهكذا أحبطت